جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

المرحلة الرابعة

المادة/ تاريخ العراق المعاصر

المحاضرة العاشرة/ الفصل الرابع: وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة وإقرار معاهدة عام١٩٢٧

م. د. حسين حميد جاسم الطربولي

العام الدراسي ٢٠٢٥-٢٠٢٦

المحاضرة العاشرة/ الفصل الرابع:

وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة وإقرار معاهدة عام١٩٢٧

بعد أن قدم جعفر العسكري استقالته من الوزارة في ٨كانون الثاني ١٩٢٨ إلى الملك فقبلها كلف الملك عبد المحسن السعدون بتأليف وزارته الثالثة في ١٤كانون الثاني ١٩٢٨، وكان منهاج وزارة السعدون الثالثة الأمور التالية:

١- عرض المعاهدة العراقية البريطانية التي عقدتها الوزارة السابقة على المجلس النيابي القادم، وبذل الجهود لإنجاز عقد الاتفاقيتين الجديدتين المالية والعسكرية وفقاً لما تقتضيه مصلحة البلاد.

٢ - السعي لأعداد الوسائل الضامنة للدفاع عن البلاد ، وتقرير ما تتطلبه المصالح القومية السامية في هذا الشأن.

أن الوزارة الجديدة لا تضمن الأكثرية في المجلس، ولوجود معارضة قوية من قبل العديد من النواب للمعاهدة المذكورة، فقد طلب رئيس الوزراء من الملك فيصل إصدار الإرادة الملكية بحل المجلس، وأجراء انتخابات جديدة، وتم للسعدون ما أراد، وصدرت الإرادة الملكية بحل المجلس في ١٨ كانون الثاني١٩٢٨، وفي بداية عهد الوزارة وقعت أحداث خطيرة أدت إلى قيام مظاهرات كبيرة منها اعتقال الشيخ ضاري الذي اتهم هو وأولاده بقتل الكولنيل لجمان وحكم عليه بالإعدام ولم يمض بضعة في السجن حتى توفي لتدهور حالته الصحية، فقامت مظاهرات عارمة اقتحمت المستشفى وأخذت جثة الشيخ ضاري، واستمرت المظاهرات نتيجة زيارة الصهيوني البريطاني(السير الفرد موند) إلى العراق في ٨ شباط ١٩٢٨الداعم للحركة الصهيونية، مما دعا الحكومة إلى استخدام سياسة القمع وإصدار مراسيم عقابية ضد كل من يحاول التظاهر.

شرعت الحكومة في الأعداد للانتخابات الجديدة لمجلس النواب، وتم انتخاب المجلس في ٩ أيار ١٩٢٨ بالشكل الذي أرادته الحكومة، وتم فتح المجلس حيث ألقى الملك فيصل خطاب العرش، الذي حاول فيه تبرير حل المجلس، وأجراء انتخابات جديدة بالرجوع إلى رغبات الأمة، قررت حكومة عبدالمحسن السعدون بدء المفاوضات مع بريطانيا في ١١ تشرين الأول١٩٢٨ حول تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية ، وفوضت وزراء الدفاع والمالية والمعارف للتفاوض مع الجانب البريطاني، فيما فوضت بريطانيا من جانبها المندوب السامي ومارشال الجو (أدور ولنكتون) Edwar Wellington والسكرتير المالي لدار الاعتماد وقد تقدم الوفد البريطاني بمسودة اتفاقيتين جديدتين لكي تحلان محل الاتفاقيتين الملحقتين بمعاهدة ١٩٢٢، لكن الوفد العراقي المفاوض وجد أن هاتين المسودتين لا تختلفان في جوهرهما عن سابقتيهما، ولذلك اعترض عليهما، وقدم من جانبه مسودتان جديدتان تضمنتا المطالب التي تحقق طموحات العراق في التحرر من التبعية البريطانية عسكريا ومالياً، **وتضمنت المسودة** بأن يكون من

مسؤولية الجيش العراقي الحفاظ على أمنه الداخلي والخارجي، وتحديد عدد الضباط البريطانيين في الجيش الوطني، وأن يعهد بإدارة الأحكام العرفية إلى ضابط عراقي بدلاً من الضابط البريطاني، **أما مسودة الاتفاقية المالية** فقد تضمنت طلب العراق تملك السكك الحديدية التي كانت تحت السيطرة البريطانية، وعدم تحمل الجانب العراقي نفقات دار الاعتماد البريطانية في العراق.

أثارت المسودتين المقدمتين من الجانب العراقي غضب المندوب السامي البريطاني وأعلن على الفور رفض قبولهما، مما تسبب في وقوع أزمة بين الحكومة العراقية والمندوب السامي، وأوضح السعدون للمندوب السامي أن التعديلات التي طابت الوزارة إدخالها هي أقل ما يمكن أن يرضى به مجلس الأمة والشعب، وكان رفض المقترحات قد وضع الوزارة في موقف حرج، ولم يبقى أمامها إلا تقديم استقالتها للتخلص من الورطة التي هي فيها، فسارع السعدون إلى عقد جلسة لمجلس الوزراء ودعا قادة المعارضة كل من رشيد عالي الكيلاني، وجعفر أبو التمن وياسين الهاشمي لحضور الجلسة، وأطلعهم على مذكرة المندوب السامي وطلب مشورتهم فيما يمكن عمله، وقد أشاروا عليه بالاستقالة، مؤكدين له أن لا أحد سيقدم على تشكيل وزارة جديدة، وساند أعضاء حزب التقدم السعدون الذي يقوده، واعتبر مطالبه مطالب الشعب كله، وقدم السعدون استقالة حكومته إلى الملك في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩ م، واضطر الملك إلى قبول الاستقالة معلنا فيها فشل المفاوضات مع بريطانيا.

لم يتمكن الملك فيصل من تشكيل وزارة جديدة لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ استقالة وزارة السعدون، وفي تلك الأثناء حصلت تغيرات سياسية أنتقل الحكم في بريطانيا من حزب المحافظين قلى حزب العمال وقررت الحكومة العمالية الجديدة أنهاء خدمات المندوب السامي(**هنري دوبس**)، وتعيين السير (جلبرت كلايتون)([1])Gilbert Clayton الذي وصل بغداد في ٢ آذار ١٩٢٩، الذي أعلن بأن هدف السياسة البريطانية تأسيس حكومة عراقية مستقلة تربطها مع بريطانيا مصالح وتحالف مشتركة.

وزارة توفيق السويدي ١٩٢٩ ومواجهة المشكلات الداخلية

عهد الملك إلى توفيق السويدي بتأليف الوزارة الجديدة في ٢٨ نيسان ١٩٢٩ التي أعلنت في منهاجها أن هدف الحكومة هو الحصول على تصريح قطعي بترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم في وقت قريب دون أي قيد أو شرط، أثار تشكيل توفيق السويدي للوزارة موجة من الغضب الشعبي، وغضب أحزاب المعارضة على حد سواء، ولذلك فقد كان عمر الوزارة قصيراً ، ولم تستطع أن تقدم شيئاً يذكر سوى تصديها للمظاهرات الوطنية التي قامت احتجاجاً على الجرائم التي ارتكبها الصهاينة، وقوات

---

(١) جلبرت كلايتون: وهو ضابط استخبارات بريطاني عمل في عدة بلدان في الشرق الأوسط وهو خبير بالشؤون العربية ، وله صلات واسعة مع بعض الشخصيات العراقية منذ الحرب العالمية الأولى وكان متفهماً للقضايا العربية ومحيطاً بشؤون العراق وحائز على ثقة الساسة العراقيين، اصبح معتمد سامي للعراق في أذار عام ١٩٢٨.

الاحتلال البريطاني في فلسطين ضد السكان العرب في ذلك الشهر وبسبب الموقف الشعبي، وموقف أحزاب المعارضة من الحكومة، لم يجد توفيق السويدي ألا أن يقدم استقالته إلى الملك فيصل في ٢٥ آب ١٩٢٩، وبعد ذلك فوضت المحكومة البريطانية وكيل معتمدها في العراق أن يبلغ الملك فيصل في (١٤ايلول ١٩٢٩) بما يأتي :

١ – أن الحكومة البريطانية مستعدة لتأييد ترشيح العراق لإدخاله إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٢ .

٢ – أن الحكومة البريطانية سوف تبلغ مجلس العصبة في اجتماعه القادم أنها قررت عدم العمل بمعاهدة ١٩٢٧ .

٢– ان الحكومة البريطانية سوف تبلغ مجلس العصبة في الوقت نفسه ، بأنها عازمة على إدخال العراق إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٢.

تشكيل وزارة عبد المحسن السعدون الرابعة

كلف الملك فيصل عبد المحسن السعدون بتأليف الوزارة الجديدة في ١٩ أيلول١٩٢٩ وخلال الفترة الزمنية التي تلت استقالة حكومة توفيق السويدي وتأليف حكومة السعدون توفي المندوب السامي(جلبرت كلايتون) بالسكتة القلبية في بغداد، وتعيين **السير فرنسيس همفريز** Frances Humphreys ليحل محله كمندوب سامٍ لها في العراق ووضعت وزارة السعدون مهام وأسساً عامة للدخول في مفاوضات مع بريطانيا هي:

١– العمل على عقد معاهدة جديدة ، وتطبيقها لتسريع دخول الع ا رق في عصبة الأمم، قبل عام ١٩٣٢، وإزالة أي صبغة للاحتلال البريطاني في صلب المعاهدة الجديدة.

٢– أنهاء مسؤولية بريطانيا الدفاعية عن العراق ، وإناطتها بالجيش العراقي ، وتطبيق قانون التجنيد الإلزامي، لبناء جيش كبير وقوي يستطيع القيام بالمهام المطلوبة منه .

٣– تقليص عدد الضباط البريطانيين في الجيش العراقي، وتقليص عدد المفتشين البريطانيين، والموظفين الذين لا تستدعي الحاجة إلى بقائهم واستبدالهم بموظفين عراقيين.

٤–اعادة النظر في التعريفة الكمركية، وتشجيع الصناعات الوطنية، وصمودها أمام المنافسة الأجنبية.

قررت حكومة عبدالمحسن السعدون الشروع بإجراء المفاوضات لوضع معاهدة جديدة تلبي طموح الشعب العراقي، وألفت لجنة وزارية لمفاوضة بريطانيا ضمت وزراء المالية والداخلية والدفاع ، ياسين الهاشمي، وناجي السويدي ونوري السعيد، فوجدت أن الشرط الذي تشترطه الحكومة البريطانية لجعل العلاقات المقبلة بين الحكومة العراقية وبريطانيا قائمة على أساس المشروع البريطاني – المصري الذي يجري التفاوض بشأنه شرط غير وارد، لان وضع العراق الجغرافي يختلف عن وضع مصر اختلافاً كبيراً،

يضاف إلى ذلك أن مصر تحت الاحتلال البريطاني المباشر، في حين أن العراق مرتبط بمعاهدة تحالف مع بريطانيا ، ولهذا طالبت اللجنة الوزارية ان تجري المفاوضات على أساس الند للند.

ادرك السعدون عدم جدية الحكومة البريطانية في أحداث تغيرات أساسية في سياستها تجاه العراق ، وكانت تعتقد أن مجرد الإعلان عن نيتها بعضد العراق الدخول عصبة الأمم كاف لأقناع العراقيين بشروط معاهدة جديدة لا تختلف في غاياتها وأهدافها عن المعاهدات السابقة ، ومع ذلك تعرض السعدون إلى انتقادات صحفية جريئة لقبول وزارته بالتصريح البريطاني الذي وعد بإدخال العراق عصبة الأمم، ووصفت هذا الأمر بأنه لا يعني سوى أن يصبح العراق صوتاً مؤيداً لبريطانيا كأصوات بقية المستعمرات، وأتهمت الصحافة السعدون بإهماله الرأي العام كما ازدادت الانتقادات الموجهة للسعدون في جلسة مجلس النواب يوم (١١ تشرين الثاني ١٩٢٩) واتهمت المعارضة وزارة السعدون بالتراجع عن مطاليب الشعب، وإرجاع القضية العراقية سبع سنوات إلى الوراء ، وقد رد السعدون على تلك الانتقادات ، وحاول اقتناع المعارضة وإزاء استمرار الانتقاد في المجلس أنفعل السعدون وقال : **(الأمة التي تريد الاستقلال يجب أن تهيء له ، والاستقلال يؤخذ بالقوة والتضحية).**

انتحار رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون

أثرت مواقف بريطانيا والصحافة والمعارضة البرلمانية في نفس السعدون ، يضاف الى ذلك مشاكله العائلية مع زوجته التركية ، التي حجبت بتمسكها بالعادات التركية مظاهر الحياة العربية التي كان السعدون يحن اليها، كل تلك العوامل دفعت السعدون إلى الانتحار في الساعة التاسعة من مساء يوم (١٣تشري الثاني ١٩٢٩) بأطلاق الرصاص من مسدسه ، وترك السعدون وصيته إلى أبنه علي التي قال فيها : **((ولدي وعيني، ومستندي علي: اعفِ عني لما ارتكبته من جناية لأني سئمت هذه الحياة، التي لم أجد فيها لذة وذوقًا وشرفاً، الأمة تنتظر خدمة، والإنكليز لا يوافقون، ليس لي ظهير، العراقيون طلاب الاستقلال ضعفاء عاجزون، وبعيدون كثيراً عن الاستقلال، هم عاجزون عن تقدير نصائح أرباب الناموس مثلي. يظنون أني خائن للوطن، وعبد للإنكليز، ما أعظم هذه المصيبة، أنا الفدائي الأشد إخلاصاً لوطني، قد كابدت أنواع الاحتقارات، وتحملت المذلات، محضاً في سبيل هذه البقعة المباركة التي عاش فيها آبائي وأجدادي مرفهين . ولدي نصيحتي الأخيرة لك هي:**

١ – أن ترحم أخوتك الصغار الذين سيبقون يتامى، وتحترم والدتك ، وتخلص لوطنك .

٢–أن تخلص للملك فيصل وذريته إخلاصاً مطلقاً. أعفِ عني يا ولدي علي)).

سارعت الحكومة إلى إذاعة نبأ الفاجعة ، وجرى تشيع مهيب للفقيد، إلى المقبرة الكيلانية في باب الشيخ ، وسار خلف جنازته جميع الشخصيات السياسية وجمع غفير جداً من أبناء الشعب وهم يعبرون عن الأسى والحزن العميق لانتحاره.

ناجي السويدي يشكل الوزارة الجديدة

بعد إتمام مراسيم تشيع السعدون اتفق الملك فيصل مع وكيل المندوب السامي على ترشيح ناجي السويدي الشخصية الثانية في حزب التقدم بتأليف الوزارة في ١٨تشرين الثاني ١٩٢٩، وضمت جميع أعضاء الوزراء في حكومة السعدون السابقة، وأعلنت الوزارة منهاجها أنها تسير على منهاج الوزارة السابقة ولن تهمل مطاليب الشعب أو تتساهل في تطبيق المنهاج ولكن الوزارة سرعان ما اصطدمت بالمعتمد البريطاني الجديد فرنسيس همفريز نتيجة لجهودها لانقاص الموظفين البريطانيين ، وتحديد سلطات من يبقى منهم إلى ادنى حد عدد ممكن، وذلك يجعل وظائفهم استشارية صرفة لا إدارية ، وكان هذا الأجراء القشة التي قصمت ظهر البعير، فأبلغ المندوب البريطاني الحكومة العراقية بأن حكومته لا ترضى بانقاص عدد الموظفين البريطانيين انقاصاً كبيراً ، فادي هذا الموقف إلى زيادة حراجة موقف الحكومة، ومما زاد في حراجه الموقف تدهور أسعار الحبوب وتأثير ذلك على الاقتصاد الوطني، فقدم ناجي السويدي استقالته في (٩آذار ١٩٣٠)، وأوضح فيها أن هدف حكومته هو معالجة الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلد ، ولذلك تحرت سبل الاقتصاد بتقليص المصروفات وتخفيف أعبائها عن كاهل الدولة، ألا ان مقرراتها جابهت المعارضة من قبل الاستشارة البريطانية في العراق على الرغم من تصريحات الحكومة البريطانية بلزوم العمل على تولي العراقيين المسؤولية بصورة حقيقية .

أثار استمرار التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية الاستياء العام، والقى ياسين الهاشمي، وزير المالية في وزارة السويدي، كلمته في المجلس النيابي حمل فيها بشدة إلى الحكومة البريطانية وأساليبها اللاشرعية في استمرار هيمنتها على العراق وأشاد بكفاح العراقيين من أجل الحصول على الاستقلال التام، وندد بوقوف بريطانيا ضد هذا الكفاح خلافاً للبيانات الرسمية وتصريحات المندوب السامي بالسير بالعراق نحو الاستقلال واختتم الهاشمي كلمته بالقول : **إن الأشخاص (البريطانيين) الموجودين في العراق آراؤهم هي المنفذة والمحترمة**

ودعا رجال الحركة الوطنية إلى الأضراب العام والتظاهر يوم الجمعة (٢١ آذار ١٩٣٠) احتجاجاً على مواقف بريطانيا، فأقفلت المحلات واجتمعت الجماهير في جامع الحيدر خانه والطرق المؤدية اليه وبعد انتهاء صلاة الجمعة خرجت الجماهير بمظاهرة تحمل لافتات كتب عليها العبارات الآتية : "إرادة الأمة فوق الجميع ، ليحيى العراق مستقلاً، ليحيى الشعب لنعش مستقلين، للوطن نحيا وللوطن نموت".